

ندوة التسامح والتصالح جامعة عدن تمنح رئيس الجمهورية الدرع الأولى للتسامح والتصالح

شائف: البحث في ملفات الماضي ليس للنكابة بأحد بل من أجل استفادة الأجيال الحاضرة
التسامح والتصالح يبنى على النيات الصادقة وليس لتحقيق مكاسب ضيقة

د. حبتور : الحفاظ على الوحدة اليمنية وقيمها التسامحية هو الضمان الوحيد للتخلص من إرث الماضي المأساوي

المشاركون يؤكدون أهمية التفاعل مع دعوة الرئيس للتسامح والتصالح ونبذ ثقافة الكراهية

□ عدن / 14 أكتوبر :

منحت جامعة عدن درع التسامح والتصالح «الأولى» لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، تقديرا وعرفانا لدوره في ترسيخ وتكريس هذا النهج الإنساني خلال مسيرته القيادية الحكيمة لليمن، وانطلاقا من القيم الوطنية والإنسانية التي ميزت نهج فخامة الأخ رئيس الجمهورية منذ توليه قيادة مسيرة الدولة في شمال الوطن عام 1978م، ثم توليه قيادة مسيرة دولة الوحدة في 22 من مايو 1990م، والمتتمثلة في نهج التسامح والتصالح والحوار الوطني باعتبار ذلك ركيزة أساسية للوفاق الوطني الشامل والتجديد الحضاري، ونموذجا لتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء والتقدم في الجمهورية اليمنية.

ورفع المشاركون في ندوة «منهج التسامح والتصالح في الجمهورية اليمنية»، التي نظمتها جامعة عدن أمس الأول السبت وتحت شعار «اليمن أولاً» بمشاركة نخبة من أساتذة الجامعة والمهتمين، برقية بمناسبة نجاح فعاليات الندوة التي تأتي

كثمرة من ثمار المبدأ الإنساني العظيم «التسامح والتصالح»، هذا المبدأ الذي كان لفخامته السبق في رفعه وتحقيقه على ارض الواقع والممارسة العملية، منذ أن تحمل شرف المسؤولية التاريخية في 17 يوليو 1978م.

وأشار المشاركون في برقيتهم هي أن قرار فخامة رئيس الجمهورية الشجاع في تحمل مسؤولية القيادة تعد بداية التاريخ لسن مبدأ التسامح والتصالح في الوطن من أقصاه إلى أقصاه ويتجلى للمرء المنصف لهذا التاريخ، أن مبدأ التسامح والتصالح الذي رفعه آنذاك كان في جوهره إنسانياً، موضحين أن هذا المبدأ قد حفظ وحافظ على مقدرات هذا الشعب وصيانة مبادئه والحفاظ على أمنه واستقراره.

وأشادوا بدور فخامة رئيس الجمهورية في تحقيق حوار «الميثاق الوطني» الذي كانت تحركه روح «التسامح والتصالح» وكان له الفضل في تحقيقه قولا وعملا، وكان الوسيلة الأرقى والآلية المثلى التي اجتمعت حولها كل الأحزاب والتنظيمات السياسية في الشطر الشمالي من الوطن، واتجاهه «لجنوب الوطن»، لمساعدته في تجاوز مشكلاته، والوقوف مع قياداته السياسية آنذاك في معالجة تحدياته، وكان مبدأ «التسامح والتصالح» هو أساس الحوار وروحه بين الشطرين، وحرصه على تفعيل هذا المبدأ الإنساني «التسامح والتصالح» بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو 1990م وذلك برفع شعار الوحدة تجب ما قبلها وتم العفو على كل الذين تورطوا في حرب صيف 1994م مجددين العهد والوفاء والالتزام لفخامته وللتاريخ النضالي الوطني الوجودي لشعبنا اليمني العظيم، ولوطن الثاني والعشرين من مايو 1990م والحفاظ عليه.

وفي كلمة له أشاد الأخ عبدالكريم صالح شائف الأمين العام للمجلس المحلي بحفاظة عدن بحسامة هذا العنوان الهام والجدير بالاهتمام وقيمة هذه اللحظة التاريخية لافتا إلى المبادرة المبكرة لفخامة الأخ الرئيس في إغلاق ملفات الماضي في خطابه الذي القاه في محافظة حضرموت في يونيو عام 1990م وتجديده في الندوة التي أقامتها جامعة عدن في 20 من ديسمبر 2010م عن الأبعاد السياسية والقانونية للاستحقاق الدستوري لدولة الوحدة.

وأكد شائف أن البحث في ملفات الماضي ليس للنكابة بأحد بل من أجل الاستفادة للأجيال الحاضرة والانطلاق نحو المستقبل باعتبار وطن مسؤولية الجميع ولا يجوز استثناء أحد من هذه المسؤولية مهما وجدت الخلافات والتباينات السياسية، منوها إلى الاستفادة من المسيرة الطويلة للوطن وهي فرصة لكل القوى السياسية لإعادة تقييم الذات واحترام الآخر منوها بأن عزة هذا الوطن وبقوته تكمن في تلاحم أبنائه.

وقال أن السبيل الوحيد لإدارة الحكم تكمن من خلال الوسائل الديمقراطية السلمية وان طريق العنف والاتفاق على أصول وتقاليد العمل السياسي المتعارف عليه هي أساليب غير سلمية ونتائجها ستكون مدمرة على الشعب والوطن .. مشيراً إلى أن التسامح والتصالح يحتاج إلى روح وطنية صرفة لا طروحات حزبية وقتية تنتهي بانتهاء المناسبة أو الحدث وأن التسامح والتصالح يبنى على النيات الصادقة بهدف تعزيز وحدة الوطن وأبنائه وليس العكس بهدف تحقيق مكاسب ضيقة ومن أجل تفتيت الدولة وخلق الفرقة بين الناس .

وأثنى أمين عام محلي عدن على قيادة جامعة عدن وكل الأساتذة الذين

شاركوا باهتمام في الإعداد والبحث والدراسة لهذه الندوة العلمية في ثلاثة محاور هامة تركزت على إعطاء صورة واقعية عن تاريخ الدولة اليمنية منذ ثورتي سبتمبر وأكتوبر وحتى قيام الوحدة اليمنية المباركة.

وأضاف قائلا (أن اليمن استشهد في الأشهر القليلة القادمة انتخابات جديدة في إبريل 2011م، وهي إحدى المحطات المهمة لضمان ديمومة النهج الديمقراطي التعددي للجمهورية اليمنية، نحو التعديلات الدستورية بما يضمن نقل الصلاحيات من المركز إلى السلطات المحلية في المحافظات وثبات مبدأ استقرار السلطة هو إحدى علامات التطور القانوني المصاحب للتحويلات الإيجابية في اليمن الموحد المتواكبة مع تطور الديمقراطية الناشئة في بلدنا.

وبدأت الجلسة النقاشية برئاسة الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن ، والدكتور أحمد علي المهدي نائب رئيس جامعة عدن لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي ، باستعراض ثلاثة محاور رئيسية مهمة معدة من قبل عدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن، تناول المحور الأول «الخلفية التاريخية للدولة اليمنية الحديثة منذ قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر حتى قيام الوحدة اليمنية» في حين عنون المحور الثاني بـ «غياب ثقافة التسامح والتصالح في الفكر الشمولي السائد قبل الوحدة اليمنية» وتطرق المحور الثالث لـ «آفاق التطور المستقبلي لبناء اليمن الحديث».

وأكدت ندوة (منهج التسامح والتصالح في «الجمهورية اليمنية») إن من أهم الأحداث في حياة الأمة العربية والإسلامية، التي شهدتها العقد الأخير من الألفية الثانية في قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م إذ يعتبر هذا الحدث إنجازا حضاريا كبيرا، لليمن والأمتين العربية والإسلامية وللإنسانية. وإن قوة اليمن والتأثير الإيجابي لها لا يتأتى إلا بوحدتها السياسية والانتماء الوطني لشعبها.

وأظهرت الندوة أن تقسيم اليمن تكرر بالاحتلال البريطاني لعدن في عام 1839م ومنذ ذلك التاريخ خضع اليمن فعليا للتقسيم الجغرافي الاستعماري، الإنجليز يحتلون جنوب اليمن في حين حكم العثمانيون شمالها. وتثبيت هذا التقسيم لاحقا بتوقيع اتفاقية عام 1934م بين الإنجليز والإمام يحيى حميد الدين. اعترف الأخير بموجبه بخط الحدود المتفق عليه بين الإنجليز والأتراك الذي وقع عام 1914م ويقسم اليمن إلى شطرين منفصلين.

وأشارت الندوة في محاورها العلمية إلى أنه تجسيدا للروح الوطنية للثورة فقد حدد أحد الأهداف الستة لثورة 26 سبتمبر قضية تحقيق الوحدة كهدف رئيسي لها، وبذلك وفرت ثورة 26 سبتمبر منذ قيامها في 1962م وبدعم من الثورة المصرية بقيادة الزعيم العربي/ جمال عبدالناصر، أرضية وخلفية إستراتيجية للعمل السياسي والكفاح المسلح في الجنوب مما وفر شرطا موضوعيا لانطلاق ثورة 14 أكتوبر 1963م التي وضعت أيضا قضية تحقيق الوحدة ضمن أهدافها الرئيسية. وإن الحركة الوطنية اليمنية كما أظهرت في كل برامجها السياسية والتنظيمية استلها من فكرة الوحدة اليمنية كقضية محورية في كل نضالاتها، ولا يخلو برنامج سياسي لأي تنظيم أو جمعية



صغيرة أو كبيرة إلا وهذه القضية هي الهدف الأساس لها. أوضحت الندوة في محاورها العلمية أن الفكر السياسي للرئيس علي عبدالله صالح منذ الهولة الأولى باعتلائه السلطة في 17 يوليو 1978م حتى يومنا هذا قد تميز بنهجه السلمي في معالجة مختلف الأزمات أثناء مرحلة التشطير وتلك التي راقت بناء دولة الوحدة، إذ أنه لم يثبت أن اتبع في إدارته لمختلف الأزمات استخدام التصفية الجسدية لمعارض النظام حتى أن كانت تلك الجموع قد شاركت في إحداث خسائر مادية وبشرية بل كان يبرز دوره التسامحي والعفو في مختلف هذه الأعمال. ولم يكن نهج التسامح في فكر الرئيس/علي عبدالله صالح نابعاً من ضعف أو كان اصطناعاً أو مهادنة من النظام، بل كان قناعة وإيمانا وسلوكا أصيلا في فكر الرئيس قبل كل شيء آخر.

كما أشارت الندوة إلى أنه تحقيق الوحدة اليمنية انتقلت الجمهورية اليمنية من النظام الشمولي إلى بنيان دولة تأسست على مقومات فلسفية وسياسية واجتماعية إنسانية وقانونية وشورية شكلت دعائم أساسية للدولة اليمنية الحديثة التي تركزت على مقومات تشريع اللامركزية، وتجدير النهج الديمقراطي، وتطوير المنظومة السياسية، وتحديد فلسفة إدارة الدولة.

ومن جهة أخرى القيت عدد من المقاصد والأناشيد الوطنية وطرحت العديد من المداخلات والرؤى من قبل المشاركين في الندوة والتي اتسمت بمسؤولية عالية وحس وطني رفيع وعبرت عن إدراك الجميع بأهمية ترسيخ نهج التسامح والتصالح في اليمن الذي جسده كواقع يمارس من قمة هرم قيادة الوطن فخامة الرئيس/علي عبدالله صالح راعي هذه الندوة .

وخرجت الندوة بجملة من التوصيات في التأكيد على أهمية التفاعل مع دعوة الرئيس للتسامح والتصالح ونبذ ثقافة الكراهية والعمل على كتابة تاريخ الحركة الوطنية ومسيرة شعبنا لتحقيق الوحدة اليمنية بحيادية مطلقة وأثناء المناهج الدراسية لطلاب المدارس الموحدة والثانوية والجامعية بيقم التسامح والتصالح التي أرساها فخامة الأخ /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتبني الجامعات اليمنية إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية حول تعميم مبدأ التسامح والتصالح ونبذ ثقافة الكراهية بين أبناء اليمن الواحد والتصدي لكل الدعوات الانفصالية المتطرفة.

كما أوصى المشاركون بتشكيل هيئة وطنية عريضة لتبني نهج التسامح والتصالح والقيام بالتوعية الوطنية لهذا النهج بين أوساط المواطنين وإعلان يوم 15 يناير 2011م (يوم انعقاد هذه الندوة)، يوما وطنيا للتسامح والتصالح تقام فيه الفعاليات والاحتفالات لتكريس قيم ومبادئ هذا النهج المستندة إلى ديننا الإسلامي الخفيف وثقافته اليمنية العربية الأصيلة.

وأوصى الأكاديميون المشاركون في الندوة بالقيام بالدراسات المعقدة لأسباب اتخاذ الصراع والعنف وسيلة لمواجهة الاختلاف بالرأي بين الخصوم والبحث في المخرج العلمية لهذه الظاهرة بالإضافة إلى الدراسة المتعمقة لتراث وفكر الرئيس/علي عبدالله صالح الذي اتجه النهج الديمقراطي ومساندة والتصالح طيلة قيادته الحكيمة للبلاد وتعززت النهج الديمقراطي ومساندة التعديلات الدستورية بوصفه ضرورة من ضرورات التطور لدولة الوحدة فضلا عن تشكيل لجنة وطنية لتفعيل نتائج هذه الندوة.

حضر الندوة عدد من قيادات السلطة المحلية محافظة عدن ، ومدراء عموم المكاتب الزارية في المحافظة ، وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني .